التقرير اليومي

2007/9/27

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

التطلع قدماً، بوش ومراقبته إيران عن كثب

بقلم غريغ برونو؛ مجلس العلاقات الخارجية؛ 2007/9/17

يقول الجيش الأميركي بأنّ أسطوانات المورتر مصنوعة في إيران. وقد وصل أسبوع من الضغط والدفع القوي بشأن العراق و التهرب من هذا الضغط الى ذروته في الخطاب الرئاسي في 13 أيلول في إحدى ساعات المساء (عندما يكثر المشاهدون)، ما جعل البيت الأبيض يأمل بأنّ ذلك سيعيد تأطير نقاش الحرب، ربط الوجود الأميركي بقوة إيران المتنامية، وشراء الوقت للجيشين الأميركي والعراقي للعمل على إستقرار العراق. وأعلن الرئيس بوش بأنّ 5700 جندي، كانوا قد شكلوا جزءاً من الزيادة، سيتركون العراق بحلول كانون الأول 2007، ووعد بإعادة أكثر من 30000 جندي كانوا مرسلين في مهمة معينة بظل ظروف طارئة بالربيع الماضي بشكل دوري الى الوطن ما إن تتحسن الظروف على الأرض. ومع ذلك فهو لم يأتِ على ذكر إنسحاب القوة الأساسية البالغ تعدادها حوالي 130000 جندي. وقد عبر بعض صناع القانون الجمهوريين، وعدد منهم يواجه إعادة إنتخابه في العام المقبل، عن هواجسهم (الواشنطن بوست) حول مستوى التخفيض المتواضع.

وقد أتت هذه التحركات التكتيكية الى جانب تصريح جديد وأوضح لهدف إستراتيجي: رؤية لوجود أميركي "صامد" في العراق بقصد مكافحة الطموحات النووية السياسية لإيران. وفي خلال 4 سنوات ونصف من الحرب، كانت الأهداف الأميركية المعلن عنها في العراق عبارة عن هدف متحرك (نيويورك تايمز). وفي العام 2003، وفي حين كانت القوات الأميركية تطلق العنان لإستراتيجية "الصدمة والرهبة" ضد بغداد، كان البيت الأبيض يعد بالتراجع بعد تطهير العراق من أسلحة الدمار الشامل. وقد قاد غياب أسلحة الدمار الشامل الى تأكيد جديد على دمقرطة العراق وتدريب القوى الأمنية العراقية. فحكومة العراق الضعيفة وحالة الإضطراب وعدم الإستقرار الفئوي أدتا الى جلب "الزيادة"، أما الآن، ومع أرقام الجيش التي تظهر هبوطاً بالميل نحو العنف، فقد تحول الهدف الإستراتيجي الى الإحتواء، أي إحتواء فاعلين غير حكوميين مثل القاعدة وميليشيات العراق الطائفية والنفوذ الإيراني. "إذا ما خرجنا من العراق... فإنّ إيران سوف تستفيد من الفوضى وستتجع لتبذل جهودها للحصول على الأسلحة النووية والهيمنة على المنطقة"، قال بوش. "إنّ عراقاً حر سيكافح الطموحات إيران المدمرة".

ولم تكن تلك هي الحال دوماً. إذ يكتب فالي نصر، الزميل الكبير في "مجلس العلاقات الخارجية (CFR)" في "المراجعة العسكرية"، بأنّ القادة الشيعة الإقليميين، بمن فيهم الرؤساء الصوريين الدينيين في إيران، كانوا في البداية داعمين للتدخل الأميركي في العراق. فهم إعتبروا إزالة حزب البعث التابع لصدام حسين بمثابة فرصة لخلق "علاقات مستقرة" بين الولايات المتّحدة والسكان الشيعة في المنطقة. لكن في العام 2006، أشعل العنف الطائفي– الذي بلغ ذروته في تفجير المسجد الذهبي في سامراء– شرارة الأعمال الإنتقامية. وتم تجاهل الدعوات للهدوء التي أطلقها السيد آية الله علي السيستاني، وإنتشر العنف.

أما الخطاب المرتفع تجاه إيران، والذي كان مستمراً لشهور، فقد وصل الى ذروته في أسبوع الذي سبق 10 أيلول عندما أشار كل من دايفيد بترايوس، كبير القادة الأميركيين في العراق، ورايان كروكر، السفير الأميركي في البلاد، بأنّ إيران هي المصدر الرئيس لعدم الإستقرار في العراق. وفي تقرير معياري جديد، كرر الرئيس بوش كلامه حول نفوذ إيران المزعزع للإستقرار. أما البنتاغون فقد أعلن عن خطط لإنشاء قاعدة على الحدود الإيرانية– العراقية بهدف كبح تدفق المقاتلين والأسلحة الإيرانية.

أما إيران، البلد الشيعي الأكبر في العالم، فتنكر تورطها في العراق وتتهم الولايات المتّحدة بتسليح الجماعات السنية للإطاحة بحكومة العراق الشيعية (Press TV). وقال علي الدباغ الناطق بإسم الحكومة العراقية، خلال لقاء موجز مع مراسلين، بأنّ إيران تتدخل في العراق.

أما كيف ستفقد حرب الكلمات قوتها، فهذا أمر غير واضح.

ويشك معظم الخبراء بقيام الولايات المتحدة بشن ضربة أحادية ضد طهران، لكنهم يدركون بأنّ عملاً كهذا سيكون السيناريو الأسوأ. وقال وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير بأنّ على العالم أن يكون مستعداً لإمكانية نشوب حرب (EU أوبزيرفر) إذا ما حصلت إيران على أسلحة نووية. وقد قلل محمد البرادعي، رئيس المفتشين النوويين الدوليين، من هذا التحذير بصفته "دعاية مبالغ فيها". وكما يفسر هذا الرجل صاحب الخلفية، فإنّ الإستخبارات الأميركية حول تورط إيران في العراق، دون أن نذكر برنامجها لتخصيب اليورانيوم، هي إستخبارات ناقصة. ومع ذلك، يقول رئيس مجلس العلاقات الخارجية ريتشارد هاس، بأنّ الإستراتيجية الأميركية بدعم العشائر السنية في وسط البلاد ستؤدي إلى خلق محور إقليمي "يهدف الى دفع إيران وبدائلها الى الوراء". ويقول الزميل الكبير "ماكس بوت" بأنّ ذلك هدف جيد، لأنّ الإنسحاب الأميركي سوف يزيد من نفوذ إيران في المنطقة. "أما البديل– إنتصار لإيران والقاعدة– فلن يكون شيئاً أقل من الكارثة"، يقول بوت.

نقص المعلومات الإستخبارية حول إيران

بقلم ليونيل بيهنر؛ مجلس العلاقات الخارجية

مقدمة

رفع بعض المحللين وصناع السياسة الأميركيين، في الأشهر الأخيرة، شكوكهم بشأن نوعية ومصداقية المعلومات الإستخباراتية حول إيران. فمع وجود بضعة جواسيس فعليين على الأرض في إيران وعدم وجود قنصلية في طهران، هذا دون أن نذكر المعلومات الإستخباراتية المحدودة للولايات المتّحدة المتجمعة تدريجياً من مجموعة معلومات وصور من الأقمار الصناعية ، يتساءل البعض عن إمكانية الإعتماد على

الدليل بخصوص تورط إيران في العراق وبرنامجها لتخصيب اليورانيوم. أما ما يجعل الأمور أسوأ، فهو أنّ طهران قد حدّت من دخول بعض المفتشين الدوليين الى هناك لمراقبة أنشطتها النووية.

وبما يشبه كثيراً التسابق نحو الحرب في العراق، فإنّ على المسؤولين الأميركيين الإعتماد على إستخبارات حلفاء أميركا في المنطقة؛ المنفيين الإيرانيين والجماعات السياسية ذات النوايا المريبة و"مكتب الإصغاء" ومركزه دبي، الهادف الى جمع المعلومات من الإيرانيين الذين لديهم أعمال في الخليج. ومع تأرجح الولايات المتحدة فوق كل هذه التحديات هناك، بالطبع، مشاكل المصداقية الناشئة عن سوء إستخدام المعلومات الإستخبارية قبل الحرب في العراق.

مصادر الإستخبارات الأميركية حول إيران

حفزت الشكوك حول نوايا طهران النووية وأنشطتها عبر الحدود الى العراق الولايات المتّحدة على زيادة جهودها لجمع المعلومات الإستخبارية حول إيران. ففي شمال العراق، كانت القوات الأميركية قد إستولت مؤخراً على وثائق وإحتجزت عملاء إيرانيين. وقدموا لاحقاً الدليل بأنّ قوات القدس التابعة لإيران– وهي مكون من مكونات النخبة في الحرس الجمهوري الإيراني– قد زودت الميليشيات العراقية بمتفجرات قاتلة توضع على جوانب الطرقات لإستخدامها ضد القوات الأميركية. وتتضمن الذخائر سلاح المورتر، قنابل حارقة تطلق صاروخياً، ومتفجرات خارقة للدروع (**EFPs**)، وكلها تحمل أرقاماً متسلسلة يزعم المسؤولون الأميركيون إرتباطها بطهران. أما المسؤولون الإيرانيون فينكرون الإتهامات.

كما بدأت الولايات المتحدة أيضاً بمراقبة إيران من دبي. إذ إفتتح حوالي **6** مسؤولين من وزارة الخارجية الأميركية مهمة ديبلوماسية هناك لجمع المعلومات من الإيرانيين الذين يقطنون أو لديهم مصالح وأعمال في دبي والإمارات المحيطة بها. وقد أدت المهمة الأميركية إلى جر مقارنات مع مركز الإصغاء في "ريغا" عاصمة لاتفيا خلال الفترة ما بين الثورة الروسية عام **1917** والإعتراف الأميركي بالإتحاد السوفياتي في العام **1933**. ففي ذلك الحين ، وفرت عاصمة لاتفيا نوعاً من النافذة الى داخل الإتحاد السوفياتي. وبين أولئك المتمركزين في مراكز الإصغاء هذه، كان هناك جورج كنعان الشاب، مؤلف المقالة "**X**" لـ "فورين آفيرز".

أما السفارة، ومركزها دبي، فهي الأولى من نوعها المخصصة لإيران منذ تعليق العلاقات الديبلوماسية بين البلدين بعد عملية الإستيلاء على السفارة الأميركية في طهران عام **1979** وأزمة الرهائن التي أعقبتها. ويرفض مسؤول في وزارة الخارجية مصطلح "مكتب الإصغاء" لأنه "يجعل الأمر يبدو وكأن لدينا رادارات معلقة على نوافذنا"، وبأنّ كلمة مركز "تبدو وكأنها السي آي إيه". إنّ الغاية من المكتب، يتابع المسؤول قائلاً، هو "الحصول على فهم لما يجري في إيران، إنه ليس نوع من مكتب تجنيد ولا يقوم بتنظيم الثورة المقبلة في إيران". ومع ذلك، يقول المسؤول،بأنّ الصحافة الإيرانية قلقة جداً من الوجود الأميركي في دبي، والذي تدعوه "بمكتب تغيير النظام".

ويقول بعض الخبراء بأنّ المهمة الأميركية في دبي قد لا تثبت فائدتها. " لقد عانيت من وقت صعب معتقداً بأنهم سيكونوا قادرين على إختراق الأعمال الداخلية للحكومة الإيرانية"، يقول كريم سجادبور من "مجموعة الأزمة الدولية". "إذا كنت تحاول أن تؤسس مكتب إصغاء فعال، فلماذا الإعلان عنه؟ فأنت تقوض المهمة". أما المسؤولون الأميركيون فلم يكونوا، بالواقع، خجلين من التحدث عن المهمة في دبي. إذ قال مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، نيكولاس بيرنز من "مجلس العلاقات الخارجية" في تشرين أول الماضي: "لقد أنشأنا في العام الماضي مكتباً في دبي مكرس فقط لمراقبة وفهم إيران والتحدث الى آلاف الإيرانيين الذين يأتون من إيران الى دبي نفسها، بحيث أننا قد نتمكن من التواصل بشكل أفضل مع الإيرانيين من شتى المستويات". ويقول المسؤول في مكتب دبي: "لا ينفعني كثيراً الإعلان عما نفعله، أو ما إذا كان هؤلاء الناس خائفين جداً ولا يريدون المجيء للحديث معنا. نحن نحاول أن نكون عاقلين وكتومين".

وتحاول الولايات المتّحدة أيضاً الحصول على المعلومات حول إيران من منظمات منفية مختلفة، بما فيها منظمة مجاهدي خلق، وهي مجموعة إيرانية معارضة كانت ذات مرة متحالفة مع نظام صدام حسين و هي لا تزال منظمة إرهابية بحسب ما سمتها وزارة الخارجيـــة الأميركيـــة. فإيديولوجيتها تخلط الماركسية بالإسلام، لكنها في السنوات الأخيرة أسقطت خطابها الماركسي الراديكالي. وربما يكون زعم مجاهدي خلـــق الأكثر صيتاً وشهرةً هو إكتشافها لنشاط تخصيب سري في ناتانز في العام 2002. وبعد ذلك بوقت قصير، ضغطت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إيران لفتح الموقع أمام المفتشين الدوليين. كما وفر المجتمع الإيراني المنفي الموجود في أميركا، ومجاهدي خلق أيضـــاً، معلومـــات إستخبارية مفيدة حول وجود محطة آراك، وهو مفاعل أبحاث للماء الثقيل في إيران.

إنّ حماية قوات مجاهدي خلق من قِبَل قوات التحالف بقيادة أميركا في العراق (إنهم محميين على ما قيل من قِبَل الجنود البلغاريين)، هـــو مصدر جدل بين محللي شؤون الشرق الأوسط، بسبب علاقات مجاهدي خلق مع صدام حسين والسلوك الإرهابي للمجموعة في الماضـــي. ومع دور وزارة الخارجية الأميركية المعلن أكثر الآن بخصوص السياسة الإيرانية، يتوقع بعض الخبراء من واشنطن أن تعمل بشكل أقل مـــع جماعات المنفى الإيرانية مثل مجاهدي خلق. كما يقول الخبراء أيضاً بأنّ هناك إستعداد أكبر للقاء والحديث مع إيرانيين على مستوى رفيـــع وتنظيم تبادل ثقافي. فزيارة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي في الخريف الماضي قد تؤذن بزيارات رسمية أكثر كهذه.

أما بخصوص برنامج إيران النووي، فقد كانت الولايات المتّحدة قد أرسلت طائرات مراقبة من دون طيار لمراقبة مواقع التخصيب. وهي تعتمد أيضاً على المعلومات المتجمعة لديها عن طريق علماء وأكاديميين إيرانيين يسافرون الى الخارج ولديهم إتصالات خارجية. كما تعتمد على مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، الذين تم تقليص دخولهم الى المواقع في الأشهر الأخيرة. ويقول الخبراء بأنّ مجتمـــع المنفى الإيراني لديه معلومات أفضل من المجتمع العراقي المنفي الذي زوّد واشنطن بمعلومات إستخبارية خاطئة حول وجود أسلحة دمار شامل قبل عام 2003، لأنّ الإيرانيين يسافرون جيئة وإياباً بإنتظام ما بين إيران، الولايات المتّحدة وأوروبا. " فالمغتربون والمنفيون العراقيون نادراً ما كانوا يذهبون الى العراق"، يقول دايفيد أولبرايت، وهو خبير نووي مختص بالشؤون الإيرانية ورئيس معهد "العلوم والأمن الدولي". "لم يكن لدينا هذا السيل من المعلومات".

بالإضافة الى ذلك، حصل مسؤولون أميركيون في العام 2004 على حاسوب محمول إستل خفية من إيران بواسطة أحد المغتربين، والـــذي إحتوى على معلومات حول وسيلة إعادة إدخال يمكنها، بشكل محتمل، أن تحمل رأساً نووياً بالإضافة الى مخططات ورسوم توضيحية لموقع تخصيب يورانيوم على مستوى صغير.

الثغرات الموجودة في الإستخبارات

لكن هناك شكوك جدية بما يتعلق بإمكانية الإعتماد على الإستخبارات الأميركية حول إيران. فعلى سبيل المثال، يُعتقد، وعلـــى نطـــاق واسع، بأنّ المعلومات المذكورة على الحاسوب المحمول المذكور آنفاً، قد تم تزييفها (حيث أنّ محتوياته كانت، ويا للغرابة، باللغة الإنكليزية وليس الفارسية). ويقول خبراء نوويون بأنّ ليس هناك من دليل "قاطع" على أنّ الإيرانيين يقومون بتطوير برنامج عسكري سري ذات صلة بالتخصيب. فقسم كبير من المعلومات وصور الأقمار الصناعية ترسم صورة غير مكتملة للأنشطة الإيرانية. "ليس هناك من شيء مميز بشأن موقع جهاز طرد الذي يُعتبر من المستحيل العثور عليه إذا ما إختارت إيران إخفاءه"، يقول أولبرايت. كما أنّ القيود المفروضة على دخول مفتشي الوكالة لا يجعل من جهود جمع المعلومات الإستخبارية الأميركية إلا أمراً أكثر صعوبة. "فالوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تحصل على دخول مناسب الى المواقع النووية الإيرانية، وهذا واضح، لكنها تحصل على بعض الإذن بالدخول"، يقول تشارلز د. فيرغوسون، الزميل في "مجلس العلاقات الخارجية". "أما السؤال، فهو كيف تحصل على إمكانية دخول أفضل".

وبطريقة مماثلة في العراق، يُعتبر الدليل حول تورط إيران في هجمات بعبوات على جوانب الطرقات ضد القوات الأميركية دليلاً متناثراً، في أفضل الأحوال، بحسب ما يقول المحللون الإستخباريون. فهم يشددون على أنه من الصعب تعقب تدفق التمويل، السلاح، والأشخاص عبر حدود العراق المخترقة مع إيران، خاصة مع إفتقار واشنطن لوجود قنصلية لها في طهران. "إنّ تقديري هو أننا نرى جزءاً فقط مما يجري– إكتشاف هنا وإكتشاف هناك بناء على غارات وإقتحامات للجيش الأميركي"، يقول بول ر. بيلار، وهو ضابط محترف في السي آي إيه وبروفسور في الدراسات الأمنية بجامعة جورج تاون. "ما يبقى لديك هو مادة قصصية حافلة بالنوادر، والتي يحاول المحللون إستخلاص نتائج بخصوص أنماط ونماذج أكثر. ويقول المسؤولون الأميركيون بأنّ الغارة الأخيرة على مخبأ أسلحة في جنوب العراق تقدم الدليل الأقوى، حتى الآن، على التورط الإيراني في تصنيع المتفجرات المتطورة. لكن حتى الضباط العسكريون يعترفون بأنّ بعض المكونات عبارة عن منتوجات تجارية متوفرة في "راديو شاك". ويقول بعض المشككين بأنّ الثغرة في إستخبارات واشنطن حول إيران تماثل جداً ثغرات الإستخبارات الأميركية حول العراق ما قبل الحرب، والتي أثبتت خطأها بالطبع. "ليس لدى الأميركيين أية معلومات إستخبارية حول الإيرانيين، تماماً كما لم يكن لديهم معلومات جيدة حول العراقيين (قبل غزو 2003)"، يقول جوشست هيلترمان، مدير "مشروع الشرق الأوسط" في "مجموعة الأزمة الدولية". "ليس لديهم الموارد البشرية أو الكفاءات لذلك".

أما في الوقت الحاضر، فإنّ الثغرة الأكبر في الإستخبارات الأميركية قد تكون إفتقار واشنطن لفهم أجهزة صنع القرار في إيران. "إنّ الإستخبارات الأميركية على الأرض هزيلة تماماً، خاصة بما يتعلق بفهم كيفية صنع القرارات ومن يسيطر على مراكز السلطة في إيران"، يقول جون وولفسثال ، وهو زميل مختص بشؤون الأمن الدولي في "مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية". ويشبِّه بعض الخبراء عجز واشنطن بالتنبؤ بعملية صنع القرار الإيراني الى "دراسة سياسات أو خطط عمل الإتحاد السوفياتي وكيفية إدارته للأمور" (كريملينولوجي)، التي غشيت السياسة الأميركية خلال الحرب الباردة. بالإضافة الى ذلك، وحتى مع وجود إستخبارات ممتازة، فإنه من الصعب تقدير الغاية من برنامج التخصيب الإيراني أو هدف تزويد إيران الميليشيات العراقية بالذخائر. "لا يهم مقدار جودة أقمارنا الصناعية التجسسية، فهي لن تخبرنا ما هي نوايا إيران"، يقول مايكل ليفي، الزميل في "مجلس العلاقات الخارجية".

التعقيدات السياسية لإستخباراتٍ أفضل

لا يزال من غير الواضح ما هية تأثير وجود معلومات أكثر صلابة على السياسة الأميركية تجاه إيران. "نحن نحمّل الإستخبارات عبئاً كبيراً جداً، في حين أنّ ما يهم حقاً هو مدى المعرفة المحدودة لصناع السياسة"، يقول ليفي. "سيكون ذلك أمراً جيداً لو أنّ المعلومات الإستخبارية الجديدة كان لديها تأثير أساسي وجوهري على سياستنا، لكن سجل السنوات الخمس أو الست الماضية يقول لنا بأنها ليست كذلك".

وهناك آخرون لا يوافقون على ذلك، عارضين الى أنّ المعلومات الإستخباراتية الأفضل يمكنها أن تخفض من مستوى الغموض وبذلك تؤثر على السياسة الأميركية تجاه إيران. "بإمكان الإستخبارات الجديدة... أن تكشف الأنشطة الجارية أو المواقع النووية السرية غير المبينة سابقاً في إيران"، يكتب مايكل إيسينستادت من "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى". "لذلك، فإنه من المستحيل إجراء تقييم، بناء على المعلومات المتوفرة علناً فقط. كما انّ مرور الوقت يؤثر على الصورة الإستخبارية... على المرء أن لا يهمل إمكانية تغير الصور الإستخبارية المتعلقة ببرنامج إيران النووي بسرعة، وذلك بفضل التسريبات الإضافية".

بالواقع، إنّ إستخبارات واشنطن المتطورة حول إيران لها تعقيدات هامة بالنسبة لصناع السياسة الأميركيين. فمن دون دليل "قاطع" عن قدرات التخصيب الإيرانية، فإنّ تحريك الدعم داخل الكونغرس لفرض عقوبات أقسى في مجلس الأمن الدولي ،أو بما يتعلق بضربات جوية بقيادة الولايات المتحدة، سوف يكون أمراً صعباً. كما أنها تؤدي الى وضع المواعيد المحددة المختلفة لقدرات إيران النووية. وتتسلسل

التقديرات من سنتين الى 10 سنوات، إعتماداً على ما إذا كانت إيران تقوم، سراً، بتطوير برنامج تخصيب عسكري، الأمر الذي لا يُعتـــبر واضحاً بشكل كامل.

وفي أي حال من الأحوال، يقول ليفي، "إذا ما توقعنا دليلاً صارماً يميز بين برنامج عسكري وآخر مدني، فإنّ برنامجنا بالحد من الإنتشار سيكون عبارة عن فشل لأنه إذا إنتظرت، فقد يكون الوقت متأخراً جداً بالنسبة للديبلوماسية".

Research Services Group
www.ipileb.com